

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

The impacts of the informal sector On the Egyptian economy

Alasrag, Hussien

June 2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/30477/>

MPRA Paper No. 30477, posted 29 Apr 2011 10:43 UTC

انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصرى

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد

دبلوم معهد التخطيط القومى

باحث اقتصادى ومدير إدارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

E.Mail:h.alasrag@yahoo.com

2010

جدول المحتويات

3	مقدمة.....
3	أولاً: وضع القطاع غير الرسمي في مصر.....
	1-المقصود بالقطاع غير الرسمي وأهم سماته:
5	2-موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي :
6	3- مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي.
7	4- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي:
8	ثانياً: الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر
8	1. مرحلة التأسيس:
8	2. مرحلة التشغيل:
10	3. مرحلة الخروج:
14	الخاتمة.....
14	1-النتائج.....
16	2-التوصيات.....
18	المراجع.....
21	الملاحق.....
24	التعريف بالباحث.....

ملخص

تعانى الكثير من الدول النامية من كبر حجم القطاع غير الرسمي ، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي فى اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30-70% من إجمالى الناتج القومى لهذه الدول، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية فى الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل ويتكلفت مرتفعة ، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التى تعمل داخل هذا القطاع حيث تنصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانونى عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية. ويهدف هذا البحث الى التعرف على وضع القطاع غير الرسمي فى مصر ومعوقات تحويله الى القطاع الرسمي

The impacts of the informal sector On the Egyptian economy

By: Hussein Alasrag

Abstract

The **informal sector** is economic activity that is neither taxed nor monitored by a government, and is not included in that government's Gross National Product (GNP), as opposed to a formal economy. Although the informal economy is often associated with developing countries, where up to 60% of the labor force (with as much 40% of GDP) works, all economic systems contain an informal economy in some proportion. The term *informal sector* was used in many earlier studies, and has been mostly replaced in more recent studies which use the newer term. This research aims to study The impacts of the informal sector On the Egyptian economy.

مقدمة

تعانى الكثير من الدول النامية من كبر حجم القطاع غير الرسمي ، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي فى اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30-70% من إجمالي الناتج القومى لهذه الدول، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية فى الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة ، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التى تعمل داخل هذا القطاع حيث تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانونى عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية.

ويهدف هذا البحث الى التعرف على وضع القطاع غير الرسمي فى مصر ومعوقات تحويله الى القطاع الرسمي.

أولاً: وضع القطاع غير الرسمي فى مصر

1- المقصود بالقطاع غير الرسمي وأهم سماته:

المقصود بالقطاع غير الرسمي هى تلك الفئة من الصناع أو التجار التى تعمل فى الخفاء ، وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأى أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية. وبصورة أبسط، يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه "أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل فى حسابات الناتج القومى الإجمالى على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التى تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل فى حسابات الناتج القومى الإجمالى".

ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها:-

1. غياب تسجيل المنشأة فى السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها: إن أول معايير انتماء المنشأة للقطاع غير الرسمي هو عدم التسجيل، أي غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجاري، سجل صناعي، تراخيص عمل). كما ترتبط درجة التنظيم أيضا بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة، وعلى الرغم من ذلك، لا يعني كون المنشأة تنتمي للقطاع غير الرسمي أنه لا يوجد بها قواعد أو معايير تنظم أنشطتها، حيث أن وصف القطاع بأنه قطاع غير رسمي أو غير منظم لا يعني غياب التنظيم، وإنما يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها فى الدولة، فالعاملون فى القطاع غير الرسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم. ويقصد هنا عدم تسجيل الوحدة الاقتصادية لا المشتغلين بها، وبالتالي فإن عدم تسجيل المشتغلين فى التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية أو غياب عقد العمل لا يعد معيارا لتعريف القطاع غير الرسمي وإنما يمكن إدراجه ضمن خصائصه. ويتسم القطاع غير الرسمي فى مصر بغلبة المشروع الفردي، حيث إن 92% من منشآت القطاع غير الرسمي فى مصر تعتبر مشروعات فردية، وهذه النسبة تفوق مثيلتها على مستوى القطاع الخاص المصري كله والتي بلغت نسبة المشروعات الفردية فيه 80% من المنشآت العاملة فى القطاع الخاص وفقا لإحصاءات تعداد عام 1986، و86% منها فى تعداد عام 1996، حيث إن المشروع الفردي هو الكيان القانوني الغالب على منشآت القطاع الخاص المصري.

2. تتصف المنشأة فى القطاع غير الرسمي بصغر حجم التشغيل فيها، ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم، كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين، كما يمكن أيضا أن يقاس بجملة العاملين بأجر وبدون أجر.

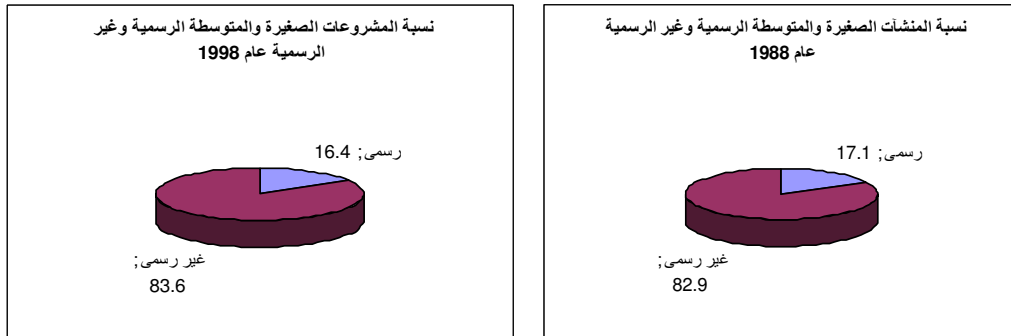
3. تتصف المنشأة فى القطاع غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر، وهنا تجدر الإشارة الى أنه يوجد اختلاف حول نوع الأصول التي تدخل فى تقدير قيمة رأس المال، هل هو اجمالى الأصول الثابتة والمتداولة، أم اجمالى الأصول الثابتة وحدها، أم اجمالى الأصول الثابتة بعد استبعاد الأراضى والمباني (حيث من المحتمل ألا تكون الأراضى أو المباني مملوكة لصاحب المنشأة وإنما مستأجرة)، بالإضافة الى احتمال وجود تداخل بين استخدام المبنى كمكان عمل وكمحل إقامة). تتسم المشروعات غير الرسمية عن الرسمية بأنها تعد أفقر من ناحية رأس المال المستخدم، كما أنها توظف عمالة أقل نسبياً من المشروعات الرسمية، علاوة على صعوبة حصول المشروعات غير الرسمية على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل، بعبارة أخرى، يمكن القول بأن محدودية التمويل الرسمي للقطاع غير الرسمي أدت إلى ضعف قدرة المشروعات غير الرسمية على التوسع والتنوع من ناحية عدد العمال أو رأس المال. تعد قيمة رأس المال المستثمر أحد المؤشرات التي تقيس حجم المنشأة، وتعد سهولة الدخول فى القطاع غير الرسمي أحد السمات الرئيسية التي تميز هذا القطاع. وتُفسر تلك السهولة بمحدودية ما يتطلبه بدء النشاط من رأس مال وبتخفيض الكثافة الرأسمالية له بالمقارنة مع القطاع الرسمي. ويلاحظ من دراسة رأس المال المستثمر فى القطاع غير المنظم فى مصر أن منشآت هذا القطاع تتقارب فى قيمة رأس المال المستثمر، كذلك يظهر تفوق النشاط

الإنتاجي على كل من النشاط الخدمي والتجاري في القطاع غير الرسمي من خلال تركيز رأس المال المستثمر، حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في النشاط الإنتاجي في القطاع غير الرسمي نحو 36% مقابل 33% للنشاط التجاري و31% للخدمي.

4. أظهر تحليل المنشآت التي تستخدم آلات ومعدات في القطاع غير الرسمي أن 54% منها يعتمد على التشغيل اليدوي، في حين يعتمد 37% منها على الطاقة الكهربائية و8% على الغاز، بينما اعتمدت نحو 36% من منشآت القطاع شبه المنظم على التشغيل اليدوي، و57% منها على الطاقة الكهربائية. كما ترتبط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، فمن ناحية، تتجه المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي لأداء بعض العمليات، ومن ناحية أخرى، يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبياً لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي. ومن ناحية أخرى، تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقاً كبيراً أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.

2-موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي :

وبالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن هناك حوالي 83.6% منها غير رسمي في عام 1998 (آخر بيانات توافرت)،مقارنة بنحو 82.9% في عام 1988 كما هو موضح بالشكل التالي.



وتنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمية الى نوعين:

- **النوع الأول،**وهي المشروعات التي تعمل داخل المنشآت وهي تمثل 81% من النشاط غير الرسمي وتتمثل في مشروعات خدمية وتجارية.

• النوع الثاني، وهي مشروعات تعمل خارج المنشآت وتتمثل في الباعة الجائلين والمصانع غير الشرعية والتي لم تحصل على تراخيص عمل، وهذه الفئة تمثل 40% من اجمالي الأنشطة غير الرسمية طبقاً لآخر الإحصائيات.

ومن منطلق اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست كيانا مستقلاً بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، لذلك فإنه على الرغم من وجود منافسة بين المشروعات سواء رسمية أو غير رسمية، إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل في تحركات الأيدي العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط على الأجور، أيضاً يمكن أن يكون هناك تحركات للمنتجات، فقد يعتمد القطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة، كما قد يستفيد القطاع الرسمي من بعض منتجات القطاع غير الرسمي كمدخلات، كأن يعتمد بعض المشتغلين في القطاع الأول على القطاع الثاني في الحصول على سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الأول.

لذلك فإنه يجب التأكيد على أنه عندما تقرر الدولة تعقب الوحدات الاقتصادية غير المنتمية للقطاع الرسمي لإجبارها على استكمال كافة إجراءات التسجيل وعلى الانضمام للمجتمع الضريبي، فإنه يتوقع ألا تستطيع هذه الوحدات الصمود أمام هذه السياسة، وستحاول الاختفاء عن أعين السلطات أو أنها سوف تتوقف عن ممارسة نشاطها، وبذلك قد تفقد الدولة قدر كبير من أنشطتها الاقتصادية. لهذا تتطلب مواجهة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العشوائية غير الرسمية ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنباً إلى جنب مع القطاع الرسمي - دون مطاردته والقضاء عليه - فهذا القطاع لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه، خاصة أن إدماجه سيساهم في دعم النشاط الصناعي الرسمي في مصر، وزيادة الصادرات المصرية، كما سيساعد على رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1.3%، كما سيساعد على الدقة في التخطيط الاقتصادي والقضاء على ظاهرة عدم صحة إحصاءات نسبة البطالة والدخل القومي والناتج القومي وحجم التهرب الضريبي، ومواجهة آثارها السلبية العديدة.

3- مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي.

تعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديمًا كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي يحرّمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، وأهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى رسمي تتلخص في :-

1. أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة.
2. إتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصادية الرسمي؛ مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق وغير ذلك من المميزات الأخرى.

3. زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، حيث أثبت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي ، وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.
4. مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال، تجنب التكاليف التي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي.

4- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي:

1. يؤكد المستثمرون في القطاع الرسمي أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت الى ما يقرب من 80% من اجمالي حجم المصانع الغذائية، مؤكدين على أن الصناعات الغذائية في مصر على الأخص تواجه موقفا حرجا بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب، وكذلك ما يخص مصانع "بئر السلم"، والتي تسبب فوضى بالأسواق. وتوضح الصورة أكثر إذا علمنا أن الصناعات الغذائية يعمل 85% منها بشكل غير رسمي، كما أن الأصول العقارية غير المسجلة والتي يتواجد فيها هذا القطاع غير الرسمي تمثل 64% من اجمالي الأصول العقارية غير مسجلة.
 2. كذلك يؤكد المستثمرون في مجال الأدوات المنزلية على وجود عدد من المشروعات في القطاع غير الرسمي تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة أى تاجر يتعرض لمثل هذا الغش.
 3. كما تتعرض بعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات وأيضا الصناعات الجلدية لمثل هذه الممارسات.
- وبصفة عامة، فإن القطاع غير الرسمي يشكل خطورة على القطاعات الرسمية من خلال:-
1. ترويجه لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الآخر من منتجات "بئر السلم" التي غالبا ما تضر بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية.
 2. القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
 3. في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فإن هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية.
 4. أيضا قد يلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية.
 5. قد يؤدي تصدير صفقة ما الى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي الى الاضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصرى ككل.
 6. أيضا يجب التأكيد على أن هناك من الأبحاث والدراسات التي قد توصي بأن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع ما يحتوى على عدد معين من القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية وأنها مضره للمستهلك، الى تقليل فرص النفاذ

لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات.

وهنا يجب التأكيد على أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدي إلى إغلاق المنشآت الرسمية والتي لم تعد تحتل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتي يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسؤوليتها تجاه الدولة.

ثانياً: الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع منذ بدايته وحتى انقضائه، وهي مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج في حالة انقضاء المشروع. وتجدر الإشارة أن هناك مرحلة تسبق مرحلة التأسيس وهي مرحلة ما قبل التأسيس وهي التي تخص دراسات الجدوى وحالات وجود الاختراعات أو الابتكارات والتي تندر أن تمارس مثل تلك المشروعات المبتكرة أو التي تحتاج إلى دراسات جدوى في الاقتصاد غير الرسمي في مصر. وفي ما يلي سوف يتم تحليل الخطوات والإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كي يمارس نشاطه في إطار رسمي:

1. مرحلة التأسيس:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس والتي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين 15% إلى 90% تقريباً من إجمالي المدفوعات، وفي ستة أنشطة فقط، كان حجم هذه المدفوعات أقل من 50% من إجمالي المدفوعات، ويشجع على المستوى المحلي دفع المصروفات غير القانونية في مقابل إصدار التراخيص. ويتعين على صاحب المشروع الجديد كي يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه، ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب، علاوة على فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعياً أو فتح سجل تجاري إذا كان المشروع تجارياً.

2. مرحلة التشغيل:

يتصور البعض أنه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهي أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيدها، علاوة على ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات.

لكن في الحقيقة فإن التعاملات تزداد تعقيداً وتشابكاً، حيث يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المنشأة يتعامل مع ما يزيد عن 25 جهة حكومية لانتهاج من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية ذهاب صاحب العمل إلى الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة، يتعامل صاحب العمل في مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير. وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض في إجراءات أخرى كي يحل ما يواجهه من مشكلات. فمثلاً لدراسة وتحليل المشاكل الإجرائية والتنفيذية لقطاع الصناعة وإيجاد الحلول لها، يتوجه صاحب العمل إلى الهيئة العامة للتصنيع - غرفة عمليات الصناعة، ويتقدم بشكوى موضح بها تفصيلاً نوع المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشآت الصناعية مباشرة أو اتحاد الصناعات المصرية وغرفة أو جمعيات المستثمرين أو أي متضرر آخر، ثم يتم تصنيف المشكلة إلى مشكلات مالية (جمارك/ضرائب/تأمينات/مؤسسات مالية/.....)، أو بنية أساسية (أراضي/كهرباء/غاز/مياه/اتصالات/...)، أو قانونية وتشريعية، أو إجرائية وفنية (تراخيص/خامات/تسويق/...). وإذا احتاج الأمر تتم زيارة ميدانية لموقع المشكلة، ثم يعقد اجتماع مشترك مع صاحب المشكلة وممثلي الجهات الحكومية المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الأطراف. وأخيراً، يتم وضع الحلول موضع التنفيذ وتتولى الغرفة متابعة التنفيذ.

ومن ناحية الضرائب مثلاً، إذا كانت هناك مشكلة لصاحب العمل وأراد الاعتراض على ما جاء بنماذج الإخطار بالتعديل الوارد من المصلحة، يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هي التظلم ولجنة التوفيق ولجنة التظلمات. حيث يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال مدة زمنية معينة (30 يوماً) من تاريخ استلام النموذج في مرحلة التظلم، ثم يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال 60 يوماً من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه في مرحلة لجنة التوفيق، ويرفع النزاع إلى لجنة التظلمات إذا لم تتم مرحلة لجنة التوفيق بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لممثله أو لو اختلف العضوان (ممثل المصلحة - ممثل المسجل) في مرحلة لجنة التظلمات. ويقوم صاحب العمل بالتقدم بالطلب والمستندات المؤيدة له إلى مأمورية ضرائب المبيعات الواقع في نطاقها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط، وفي حالة لجنة التظلمات: يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسبباً في المحضر مع بيان من يتحمل نفقات اللجنة. ويمكن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال 30 يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار. وفي حالة رد الضريبة لجهات معفاة (المحصلة بالخطأ) يتوجه صاحب العمل إلى مصلحة الضرائب بطلب رد الضريبة ومعه شهادة الإعفاء معتمدة من الإدارة العامة للإعفاءات بالمصلحة، بجانب أصل الفواتير الدالة على سبق سداد الضريبة، وفي حالة الرد لحكم المحكمة (نهائي) يتقدم طالب رد الضريبة بطلب للمأمورية المختصة مرفقاً به صورة الحكم النهائي معتمداً ومذلياً بالصيغة التنفيذية للحكم.

3. مرحلة الخروج:

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل على مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط، بل تستمر كي تصل إلى مرحلة الخروج وانقضاء النشاط، حيث يجب على صاحب العمل تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائياً أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد) إلى مصلحة الضرائب، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال 60 يوماً من تاريخ التوقف، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتمزم به قانوناً.

وبالمثل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، يجب على صاحب العمل إنهاء التأمين على نفسه عن طريق التقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن يكون المتقدم بطلب الإنهاء والمستندات صاحب العمل أو من يوكله رسمياً في ذلك، ويكون بحوزته طلب إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه، وصور المستندات الدالة على خروج صاحب العمل من الشركة أو انتهاء نشاطها (ولا تقدم تلك المستندات إذا كان سبب الإنهاء هو بلوغ صاحب العمل سن الـ 60)، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية خروج أو إنهاء النشاط ثم يسجل طلب الإنهاء على الحاسب الآلي.

كما يتوجب عليه أيضاً إنهاء التأمين على العاملين بالمنشأة، ويقوم بالتقدم بطلبات إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه عن كل عامل والمستند الدال على إنهاء علاقة العمل، ثم يقوم المكتب بمطابقة توقيع صاحب العمل على الطلبات ثم إجراء التفتيش الميداني للتأكد من إنهاء علاقة العمل ثم تسجيل الطلبات على الحاسب الآلي.

إذن وبشكل عام، تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من القيود المرتبطة بتوافر العمالة الماهرة والحصول على المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل، وبسبب نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه قصوراً في العمالة وعلى الأخص العمالة الفنية المدربة. وعلاوة على ذلك فإن الاحتفاظ بالعمالة المدربة يعتبر مشكلة عامة حيث يترك هؤلاء العاملون المنشآت لبدء أعمالهم الخاصة.

وفي معظم الدول النامية، لا تهتم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أنها غير قادرة على استيعاب وتكييف هذه التكنولوجيا وفقاً لمتطلباتها. كما أنها غير قادرة أيضاً على طرق مصادر المعلومات المختلفة. بالإضافة لذلك، فإن القيود التنظيمية وضعف الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرم مع منشآت أكبر وأكثر تعقيداً، سواء منشآت محلية أو عالمية، تسهم في تخلف القاعدة التكنولوجية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما يرجع ضعف الوضع التنافسي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى محدودية الحصول على مدخلات إنتاجية عالية الجودة، وإلى فرض تعريفات جمركية على المدخلات المستوردة، وإلى طول وتعقد إجراءات الاستيراد.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود مواقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدن صناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبياً يبعد هذه المنشآت عن أسواقها مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات، ولما كان 84% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشغل أماكن مؤقتة (أكثر من 61% تستحوذ على أماكن العمل من خلال الميراث) فإن قانون إيجار الأماكن غير السكنية من الممكن أن تكون له آثار عكسية على مستقبل التنمية بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما أنه نظراً لطبيعة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الحكومية وتلك المتعلقة بإتاحة المعلومات فإن فرصة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إبرام عقود والحصول على تعاقدات من الباطن من القطاع العام تكون محدودة، حيث أن قانون المناقصات والمزايدات لا يخصص نسبة من المشتريات الحكومية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمعاملة تفضيلية، فيما عدا ما تحصل عليه التعاوانيات على نطاق محدود.

وعلى الرغم من أن المعوقات التنظيمية والقانونية هي أمر تواجهه كل الأعمال الخاصة في مصر، إلا أنها ذات آثار عكسية على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وذلك لأنها غير مؤهلة بدرجة كبيرة للتعامل مع المشاكل الناشئة عن اللوائح التنظيمية، حيث إنها أقل قدرة من المنشآت الكبيرة على التعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية. علاوة على ذلك، فإن تكلفة الالتزام باللوائح التنظيمية تعتبر تكلفة ثابتة وعبئها يكون أكبر بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عنها بالنسبة للمنشآت الكبيرة.

وإضافة إلى ذلك، يعد تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية، وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية، وقصور المعلومات المتاحة للمسؤولين، وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعدم توافر معدات معالجة البيانات، يزيد من حجم المشكلة التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة.

والأكثر من ذلك، إذا كانت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تتجنب الالتزام بالمطلبات التنظيمية إذا ظلت صغيرة، فإن نموها في الحجم ودخولها في القطاع الرسمي يمكن أن يكون مكلفاً نسبياً وذلك لأنه كلما كانت المنشأة أكبر حجماً وأكثر ظهوراً، كلما أصبحت أقل قدرة على تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية، وهذا يعني أن المعوقات التنظيمية أمام نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي عميقة الجذور في القوانين واللوائح التي تحكم قطاع الأعمال في مصر. ويعتبر ارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح عائقاً أمام دخول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بصورة كاملة وكما يشير بحث حديث فإن حوالي 54% من المنشآت التي تضم من عامل إلى عشرة عمال يمكن اعتبارها ضمن القطاع الرسمي بصورة كاملة، بينما يعتبر 14% من هذه المنشآت نصف رسمية، و32% منها تعتبر غير رسمية وهي توفر أيضاً فرص عمل لحوالي 21% من قوة العمل وتساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتقديرات المتحفظة.

ويمكن تلخيص السمات الأساسية للإجراءات التي تواجه أصحاب الأعمال في مختلف مراحل العمل والتي تحول دون وجود الرغبة في إتباعها والتزام أصحاب تلك الأعمال بالإجراءات الرسمية ومن ثم الخروج أو الاتجاه إلى القطاع غير الرسمي كملاذ وملجأ من صعوبة الإجراءات في الآتي:

(1) وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة: الأمر الذي قد يراه البعض من الأمور الصعبة إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل التكلفة التي قد يتحملها صاحب العمل وخاصة أنه في بعض الحالات قد يتم الانتقال من محافظة لأخرى، علاوة على المجهود المبذول، بالإضافة إلى احتمال عدم قدرة صاحب العمل للحضور بنفسه لدواعي صحية أو لأي سبب آخر، الأمر الذي يجعل وجود فكرة التعامل الإلكتروني أو توجه مندوبين للهيئات إلى أصحاب الأعمال محلاً للدراسة ومن ثم التطبيق.

(2) التكرارية: حيث تتسم الإجراءات بالتكرارية على كل المستويات، حيث يتم طلب المستند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضوع الواحد، الأمر الذي يشق على أصحاب العمل لاضطرارهم للذهاب إلى نفس المكان مرات عدة، علاوة على ما يتكبده هؤلاء من معاناة وما يبذلوه من مجهود وأموال.

(3) التعامل مع أكثر من جهة: حيث تتطلب الإجراءات الحصول على موافقات من جهات متعددة مما يجبر أصحاب المنشآت على التنقل بين عدة جهات لالتهاء من الأوراق المطلوبة. مما يثير فكرة توحيد كل الموافقات والتصاريح في مكان واحد.

(4) موافقات الجهات الرقابية والأمنية: تعد من أحد أكثر الأمور تعقيداً نظراً لحساسية الموقف وضرورة استيفاء الكثير من الإجراءات، الأمر الذي قد يحل عن طريق إعطاء موافقات أمنية مؤقتة حتى يتم استيفاء البيانات بأكملها أثناء عمل المشروع.

(5) كثرة المستندات والأوراق المطلوبة: حيث يتم في كثير من الأحيان في طلب المستندات الاستغناء عن كثير منها لأن وجود بعضها يعني ضمن وجود البعض الآخر مثل مستندات السجل التجاري وإقرارات وجود النشاط مثلاً.

(6) طول وبطئ إجراءات التصدير والاستيراد: التي تؤدي إلى عرقلة جهود المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول للأسواق التصديرية.

(7) انتشار أمراض البيروقراطية: الأمر الذي يعد من أخطر الأمور حيث قد يواجه صاحب العمل طلب رشوة من الموظف للإسراع من الإجراءات وإلا واجه العديد من التعقيدات.

(8) افتقار المهارات: تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معوقات إدارية حيث تفتقر غالباً إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة وليس لديها القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة.

9) الوقت والمجهود والمال: الأمر الذي لا يرنو إليه الشك أن كل ما سبق يستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال، إذ يقضي صاحب المشروع في المتوسط 222 يوماً قبل الحصول على الترخيص وتصاريح التأسيس، وقد تمتد هذه المدة إلى نحو 567 يوماً في بعض الأنشطة⁽¹⁵¹⁾. الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى الابتعاد عن كل ما سبق وتوفير الوقت والجهد والمال والاتجاه للقطاع غير الرسمي باعتباره هو الحل الأمثل.

وبمقارنة مصر مع الأقاليم المختلفة على مستوى العالم يلاحظ:-

- تتفوق مصر على الأقاليم المختلفة على مستوى العالم من حيث الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري سواء من ناحية عدد الإجراءات إذ تقل عن عدد الإجراءات في الأقاليم المختلفة، والأكثر من ذلك أن الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري تقل في مصر بشكل ملحوظ عن أقاليم العالم المختلفة.
- وعلى العكس من ذلك، تشير بيانات الجدول إلى أن مصر تتأخر عن كل أقاليم العالم تأخراً كبيراً فيما يخص إجراءات استخراج التراخيص سواء من ناحية عدد الإجراءات الذي يزيد عنه في كل الأقاليم أو الوقت المستغرق لإتمام تلك الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات والذي يزيد أيضاً عن مثيله في كل الأقاليم. وفيما يخص تسجيل الممتلكات، يقترب عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات في مصر منه في أقاليم العالم المختلفة، إلا أن الوقت المستغرق لإتمام إجراءات تسجيل الممتلكات يزيد في مصر بشكل ملحوظ عن باقي الأقاليم.
- أما دفع الضرائب، فتعد مصر في مكانة متوسطة بين أقاليم العالم فيما يخص عدد المدفوعات من الضرائب إذ يزيد عدد المدفوعات الضريبية في مصر عن متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم مجتمعة بدرجة واحدة تقريباً حيث يبلغ متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم تقريباً 35 مدفوعة. إلا أن الوقت المستغرق لتحصيل تلك المدفوعات لا يزيد في مصر عن المتوسط العالمي في هذا الشأن، وقد يعزى هذا جزئياً إلى الإصلاح الضريبي لعام 2005. ومرة أخرى تعبر الباحثة عن اعتقادها في أن وضع مصر سوف يشهد كثيراً من التحسن مع التطبيق المستمر لقانون الضرائب على الدخل والذي سوف يترك آثاره إيجابية على الوضع في مصر. وأخيراً فيما يخص التجارة عبر الحدود، يتضح جلياً التفوق المطلق لمصر على الأقاليم المختلفة فيما يخص التجارة عبر الحدود سواء على مستوى التصدير (عدد الإجراءات - الوقت المستغرق) أو على مستوى الاستيراد (عدد الإجراءات - الوقت المستغرق).

والخلاصة، يمكن القول بأن الإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة فيما يخص بدء النشاط الإقتصادي والتجارة عبر الحدود، وقد تأكد ذلك عملياً على كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو القاري أو العالمي أو حتى على مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل. مما يدعو

إلى القول بحتمية استمرار عمليات الإصلاح في المجالات الأخرى كي تنعكس إيجاباً على بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للإخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمراً ممكناً له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحويل - أو دمج- من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

الخاتمة

1-النتائج

1. يجب التأكيد على أن هناك جدل كبير في تعريف القطاع غير الرسمي، وينبغي الإشارة إلى أنه يمكن إرجاع الاختلاف حول تعريف مفهوم القطاع غير الرسمي وغيره من المفاهيم والمصطلحات الكثيرة والتي تصف ظاهرة واحدة إلى المؤشر أو المعيار المستخدم، فاللارسمية ترتبط بعدة مؤشرات هي:
 - الإطار القانوني أو الإطار الحكومي الرسمي، من حيث المخالفة أو الإتياع، فتصبح الأنشطة غير الرسمية غير قانونية في حال مخالفتها أو تجنبها هذا الإطار بصرف النظر عن الأسباب الدافعة الى هذه المخالفة أو التجنب.
 - محدودية حجم المنشأة من حيث عدد العمالة بها، فالأنشطة غير الرسمية تستخدم عدداً محدوداً من الأفراد (في المتوسط لا يتجاوز 5 أفراد بمن فيهم المالك، أو 10 كحد أقصى وفقاً لبعض المتخصصين)، ويعمل صاحب المنشأة وعائلته فيها، وبعض العاملين لا يتقاضون أجراً على عملهم في المنشأة أو أجر متغير (بالقطعة) وتكون هذه الأجر دون مستوى الأجر السائد في البلاد. كما لا يتمتعون بأية قوة تفاوضية. ويغلب على العاملين في هذه الأنشطة تدنى مستواهم التعليمي (وفي حالات استثنائية يتم القبول بهذه الأعمال نظراً للظروف الاقتصادية السائدة)، وتستخدم عمالة محلية وهي في معظمها من نفس المنطقة الجغرافية، من أفراد العائلة أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء).
 - محدودية مالكي النشاط، حيث ترجع الملكية إلى شخص واحد أو أكثر لكن يظل مالكي المشروع محدودين بروابط عائلية أو شخصية.
 - مستوى الموارد المتاحة للمنشأة وخاصة الموارد التكنولوجية وهي محدودة بطبيعتها وبطبيعة النشاط المُمارس ومن ثم حجم ونطاق النشاط. وتعتمد هذه

المنشآت على العمل اليدوى لتعويض النقص فى التكنولوجيا الحديثة مع التأكيد على محدودية حجم هذه العمالة.

- موقع النشاط حيث يتم ممارسة النشاط بعيداً عن المناطق الصناعية والتجارية الرئيسية، وتنتشر الأنشطة غير الرسمية وتوزع بطريقة عشوائية وبدون تخطيط.

2. يتسبب القطاع غير الرسمي في وجود ثلاث مشكلات رئيسية على المستوى الكلى تمثل في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة (مثل البطالة والدخل القومي). والخسارة التي سوف تحققها الدولة في انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة القطاع غير الرسمي من الضرائب، مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات، ويشكل ذلك عبئاً إضافياً على الدولة يحول دون تنفيذها لدورها السيادي والخدمي، علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعاً غير صحي في العلاقة بين الدولة والمواطنين، وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة.

3. تؤدي الزيادة الهائلة في جانب الطلب في سوق العمل والتي تنتج عن بلوغ قطاع كبير من السكان سن العمل، وزيادة مشكلة عمالة الأطفال بالإضافة إلى ما شهده السوق المصري من عمليات تسريح وتخفيض لعمالة القطاع الرسمي وخاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي نظراً لتطبيق برامج الخصخصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي اتبعته مصر آنذاك. ولكن في المقابل يقوم القطاع غير الرسمي بدور إيجابي في استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في سوق العمل أو المحالين الى المعاش المبكر نتيجة اتباع برامج الخصخصة، كما استطاع هذا القطاع أيضاً استيعاب المهاجرين من الريف الى الحضر.

4. مشكلة قياس القطاع غير الرسمي من أهم مشكلات هذا القطاع، إلا أن هناك بعض الطرق والمناهج المستخدمة في قياس هذا القطاع أبرزها المنهج المباشر والمنهج غير المباشر ومنهج تباين الدخل - الإنفاق والمنهج النقدي، وطريقة حصر العاملين. ويمكن القول بأن التواجد في القطاع غير الرسمي -وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون- ليس له تكلفة الأمر الذى يبعد عن الصحة حيث أن هناك تكلفة لمثل هذا القطاع تتمثل في مدفوعات غير رسمية مثل رشاوى للموظفين الحكوميين، وعدم إمكانية الاستفادة الكاملة من السلع والخدمات العامة، وعدم كفاءة الاستثمار فى اسواق المال، وعملية تحويل أو رهن الملكية. كما تتفاوت الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في مصر تبعاً للنوع من حيث الذكور والإناث والطبيعة من حيث كونهم رسميين أو غير رسميين، حيث يتركز أصحاب الأعمال الرسمية من الذكور فى ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل فى التجارة والتصنيع والخدمات بينما تتسع أنشطة أصحاب الأعمال غير الرسميين إلى أكثر من ذلك، فى حين أن أصحاب الأعمال من الإناث الرسميين تتركز أعمالهن فى نشاطين رئيسيين (الخدمات والتجارة) ويزيد على تلك الأنشطة نشاط التصنيع فى حالة أصحاب الأعمال من الإناث غير الرسميين.

5. تتميز معظم الأنشطة غير الرسمية بصغر النطاق والتعامل خارج الأنظمة المؤسسية مثل بائعي الخضر والفاكهة وبائعي الجرائد بالإضافة إلى أصحاب الحرف مثل النجارين والسباكين وعمال البناء وصانع الأحذية وغيرهم، وفيما يخص أنشطة التصنيع، يأخذ كل من مقدم الأطعمة ومنتجي المنسوجات والإثاث الأكبر من نسبة المنتجين غير

- الرسميين. يمر إنشاء المشروعات في مصر بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة التأسيس ومرحلة التشغيل ثم مرحلة الخروج، وتكون مرحلة التأسيس من عدة مراحل فرعية هي التوثيق والتصديق، التأمينات الاجتماعية، السجل التجاري، السجل الصناعي، الضرائب. ثم اثنتي عشر مرحلة فرعية في مرحلة التشغيل، ثم مرحلة الخروج.
6. تتلخص المشكلات الرئيسية للإجراءات في مصر في بعض النقاط أهمها وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة، التكرارية التعامل مع أكثر من جهة، موافقات الجهات الرقابية والأمنية، المغالاة في المستندات والأوراق، طول وبطء إجراءات التصدير والاستيراد، التعامل مع الموظفين، افتقار المهارات، الوقت والمجهود والمال.
7. يعد دور القطاع غير الرسمي في توفير البدائل المختلفة للمستهلكين أحد مزايا هذا القطاع، حيث يراعي فيما يقدمه من سلع وخدمات المستويات الاقتصادية المتباينة وخاصة الدنيا منها وهكذا يستفيد المستهلكون من توافر السلع الاستهلاكية وسهولة الحصول ورخص أسعارها. تضح من خلال دراسة الأعمال غير الرسمية وبخاصة الأعمال الصناعية منها ضرورة توفير برامج تدريبية تقوم على تأسيس مراكز للبحوث والتدريب على تلك الصناعات لتزويد المتدربين بالمهارات الأساسية الخاصة بمراعاة معايير السلامة والصحة المهنية. وفيما يخص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يجب التأكيد على دعم تلك الصناعات وخاصة في المناطق الريفية لما توفره تلك الصناعات من فرص عمل ودخل للعاملين بها علاوة على تحويلها إلى الرسمية مما يجعل لها إسهاماً ضريبياً. وعلى جانب تطوير وترقية القطاع غير الرسمي، يجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن عن طريق برامج التدريب والإنفاق الحكومي اللامركزي وذلك تماشياً مع الاتجاه القومي السائد لتفعيل اللامركزية، مع مراعاة استخدام التكنولوجيا الملائمة في مراكز التدريب بما يتماشى مع الظروف والإمكانات والأوضاع القائمة.
8. لإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة بدء النشاط الاقتصادي والتجارة عبر الحدود، وقد تأكد ذلك عملياً على كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو حتى على مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل. مما يدعو إلى القول بحتمية استمرار عمليات الإصلاح في المجالات الأخرى كي تنعكس إيجاباً على بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للانخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمراً ممكناً له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحويل - أو دمج - من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2-التوصيات

في الختام يجب التأكيد على أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح أمر في غاية الأهمية، ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية

يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنباً الى جنب مع القطاع الرسمى وذلك من خلال:-

1. قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصة بعمل حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها ثم تقوم بتسجيل نشاطها فى الجهات الرقابية الخاصة بها، وعلى سبيل المثال مصلحة الرقابة الصناعية.
2. الاستماع لهؤلاء الناس لمعرفة آراءهم والتعرف على الأسباب التى دفعتهم للعمل بهذا الأسلوب الخاطيء حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للقضاء عليها.
3. قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالي يسهم هذا القطاع بدوره فى التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا نظرا لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها.
4. تيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعى.
5. التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التى تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التى تتسبب أحيانا بسبب معاملتها فى خوف العاملين فى هذا القطاع وهروبهم للعمل بهذا الأسلوب غير الشرعى.
6. تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمى من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعى كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائى على القرض من خلال تسجيله للمحل الذى يعمل به.
7. بحث كيفية استفادة هذا القطاع من تجربة إنشاء حاضنات المشروعات التى تم إنشاؤها فى بعض الدول، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة فى مكان له رخصة لمدة زمنية محددة "3-5 سنوات"، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات. ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة المصانع العشوائية على العمل بشكل شرعى الى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح، ويستطيع الانتقال الى مكان خاص به.
8. مراعاة أن هذا القطاع من الهشاشة للدرجة التى لا يحتمل معها فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة خاصة لعدم اعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته على تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية، ولهذا فالأمر يتطلب بحث منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن 5 سنوات حتى يعتاد هذا القطاع العشوائى على التعامل فى العلن والإفصاح عن نشاطه يمكن بعدها تدريجيا إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمى بالصورة التى يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبيا على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى .
9. دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعى خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والاقتصاد غير الرسمى وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.
10. قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بمساعدة بعض رجال الأعمال بتنظيم حملات للتوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمى للتعريف

العاملين به بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسؤولين عنه من جهة أخرى.

المراجع

1. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
2. رياض بن جليلي ، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 93 ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،مايو 2010
3. حسين عبد المطلب الأسرج ،دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية” ، سلسلة “دراسات إستراتيجية” ، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009

4. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مؤتمر "الريادية في مجتمع المعرفة"، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-29 نيسان (ابريل) 2010 .
6. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007.
7. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات دعم المشروعات الصغيرة في مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تحت عنوان: سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، جامعة المنصورة، 3 - 4 مايو 2006.
8. رياض بن جليلي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 93، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2010
9. سعاد كامل رزق، تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت، مجلة مصر المعاصرة، العدد 472/471، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو/أكتوبر 2003.
10. شحاته سليمان المليجي، القطاع غير المنظم ودوره في التنمية، كتاب مجلة العمل، العدد 555، أكتوبر 2005

.11 منال حسين عبد الرازق ، الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية،مجلة علوم انسانية،ربيع 2010.

.12 وزارة المالية ،دراسة حول تبسيط القوانين، والتشريعات والإجراءات التي تنظم عمليات التأسيس، والنمو، والتصدير والتصنيفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، 2005

.13 وزارة التجارة الخارجية،خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر،مارس 2003

Hussein Alasrag,Enhancing the competitiveness of the SMEs in the Arab countries, VDM Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010.

Hussein Alasrag,Small and medium enterprises in the Arab Countries: concept, importance, challenges , , LAP Lambert Academic Publishing, Germany,2010

الملاحق

جدول رقم (1)

عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر طبقا للمناطق الجغرافية فى عام 2002

العدد	المنطقة	م	العدد	المنطقة	م
17398	وجه قبلى	4	40122	القاهرة الكبرى	1
5089	قنا		27809	القاهرة	
3424	سوهاج		9079	الجيزة	
3294	أسيوط		2856	القليوبية	
1781	بنى سويف		378	الوادى الجديد	
1414	الفيوم		93575	منطقة الدلتا	2
1284	المنيا		36255	المنوفية	
1044	أسوان		19857	الدقهلية	
68	الأقصر		17358	دمياط	
1100	منطقة سيناء	5	8977	الغربية	
879	شمال سيناء		6780	الشرقية	
187	البحر الأحمر		4348	البحيرة	
34	جنوب سيناء				
10956	منطقة الساحل الشمالى	6	3686	منطقة القناة	3
6113	كفر الشيخ		1796	بورسعيد	
4427	الإسكندرية		1524	الإسماعيلية	
417	مرسى مطروح		366	السويس	

جدول رقم (2)

تطور عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقا للتسجيل الرسمي خلال عامى 1988-1998

1998		1988		البيان
%	العدد	%	العدد	
16.4	546445	17.1	502325	رسمى
83.6	2776031	82.9	2432522	غير رسمى
100	3322476	100	2934847	الاجمالى

جدول رقم (3)

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر فى المناطق الجغرافية فى عام 2002

النسبة %	العدد	المنطقة
24.0	40122	القاهرة الكبرى
56.1	93575	منطقة الدلتا
0.7	1100	منطقة سيناء
2.2	3686	منطقة القناة
6.6	10956	منطقة الساحل الشمالى
10.4	17398	وجه قبلى
100.0	166837	الاجمالى

جدول رقم (4)

الإجراءات التنظيمية بين مصر والأقاليم المختلفة

مصر	إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	إقليم جنوب آسيا	إقليم أوروبا وآسيا الوسطى	إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	الإقليم أو الاقتصاد
							بدء النشاط التجاري
7	8.7	7.6	8.8	9.8	9.7	10.8	
							الإجراءات (العدد)
9	46.8	33.4	26.2	68.3	38.5	56.3	
							الوقت (أيام)
							استخراج التراخيص
28	19.4	16.3	24.0	16.9	19.4	18.1	
							الإجراءات (العدد)
249	175.3	247.3	251.3	238.6	201.4	262.5	
							الوقت (أيام)
							تسجيل الممتلكات
7	5.0	6.4	6.2	6.6	6.8	7.0	
							الإجراءات (العدد)
193	98.7	134.1	92.4	72.8	48.1	104.6	
							الوقت (أيام)
							دفع الضرائب
36	27.4	30.6	46.3	39.4	25.1	38.7	
							المدفوعات (عدد)
711	271.5	305.5	451.5	406.6	236.8	321.2	
							الوقت (ساعات)
							التجارة عبر الحدود
6	6.9	8.6	7.0	7.0	7.1	8.1	
							مستندات التصدير (عدد)
15	24.5	32.5	29.3	22.2	24.8	35.6	
							الوقت المستغرق في التصدير (أيام)
7	7.5	9.1	8.3	7.6	8.0	9.0	
							مستندات الاستيراد (عدد)
18	25.8	32.1	30.8	25.8	28.7	43.7	
							الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)

التعريف بالباحث

الإسم:حسين عبد المطلب الأسرج



من مواليد 15 سبتمبر عام 1969 بمحافظة القليوبية. يعمل حاليا مدير إدارة الدعم التنظيمي والمؤسسي بقطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة. تخرج في كلية التجارة ببنها عام 1992 بتقدير عام جيد جدا وكان ترتيبه الأول على قسم الاقتصاد. حصل على الماجستير في الاقتصاد عام 2002 من نفس الكلية. كما حصل على دبلوم معهد التخطيط القومي عام 2000. في عام 1996 التحق بالعمل بوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي كباحث اقتصاد دولي، والتي أصبحت وزارة التجارة والصناعة. وللباحث العديد من التقارير والدراسات المنشورة في الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلة مصر المعاصرة، ومجلة المستقبل العربي، وكتاب الأهرام الاقتصادي، وبنك الكويت الصناعي، ومجلة شئون عربية، ومجلة شئون اجتماعية، ومجلة الوحدة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، ومجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، وسلسلة "دراسات استراتيجية" التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة الباحث، المجلة العربية لحقوق الإنسان، كما شارك الباحث في العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية سواء في مصر أو في الخارج.

العنوان:

عمل: القاهرة-امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية-مبنى وزارة التجارة والصناعة-البرج الخامس-
الدور الرابع-حجرة رقم 9
Mobile (0106237534)
E.Mail:hossien159@gmail.com

أعمال منشورة:

Enhancing the competitiveness of the SMEs in the Arab countries, .14
VDM Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010.

Small and medium enterprises in the Arab Countries: concept, .15
, , LAP Lambert Academic importance, challenges
Publishing, Germany,2010

The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt, .16
VDM Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010

FDI in the Arab countries, VDM Verlag Dr. Müller .17
Publisher, Germany,2010

SMEs and enjoyment of the economic human rights: Evidence from.18
Egypt, LAP Lambert Academic Publishing, Germany,2010

The effects of the global economic crisis on The Arab economy, LAP .19
Lambert Academic Publishing, Germany,2010

**20. صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية 08، مركز البصيرة للبحوث
والاستشارات و الخدمات التعليمية الجزائر، مارس 2010**

**21. تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 49/48،
خريف - شتاء 2010 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة،2010**

**22. المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 90، المعهد العربي
للتخطيط، الكويت،فبراير 2010**

**23. الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية في دراسات الاقتصادية،
العدد 13 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية ،الجزائر،سبتمبر 2009**

**24. الوقف الإسلامي و دوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة دراسات إسلامية 06 مركز البصيرة للبحوث
والاستشارات و الخدمات التعليمية الجزائر، سبتمبر 2009**

25. تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي ، المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2009
26. المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 109، الثلاثاء 9 يونيو 2009 .
27. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية، "سلسلة" دراسات إستراتيجية"، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009
28. تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009
29. آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، دراسات الاقتصادية العدد 11 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، 2008
30. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحليل وتقييم للفترة (1998-2006) ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008
31. آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 6، دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008
32. سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100 السنة 25 ،جمعية الاجتماعيين ،الإمارات العربية المتحدة، شتاء 2008.
33. دور الاتحاد الجمركي العربي في تنشيط التجارة البينية العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (36)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ديسمبر 2008.
34. المشروعات الصغيرة باعتبارها آلية لتمتع المواطن العربي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العددان: 12 - 13، تونس، 2008
35. الاتحاد الجمركي العربي: الفرص والمخاطر للصناعة العربية، مجلة شئون عربية، العدد (134)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008.
36. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (35)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيو (حزيران) 2008.
37. أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة 1997-2004، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ،الجزائر، يناير 2008.

38. مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
39. تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، مجلة المال والصناعة، العدد (26)، بنك الكويت الصناعي، الكويت، ديسمبر 2007.
40. تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 35، خريف 2007، هولندا. متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL
41. الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (90)، الكويت، سبتمبر 2007.
42. تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 34، صيف 2007، هولندا. متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL
43. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2004) وسياسات تنميته إلى الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (34)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيو (حزيران) 2007.
44. مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.
45. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 92 السنة 23، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة، شتاء 2006.
46. الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد (127)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2006.
47. البورصة العربية الموحدة والتكامل المالي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (33)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيو (حزيران) 2006.
48. دراسة تحليلية لأسواق الأوراق المالية في الدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 481، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، يناير 2006.
49. سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (83)، الكويت، ديسمبر 2005.
50. إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، القاهرة، أغسطس 2005.
51. آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مجلة شؤون عربية، العدد (123)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2005.
52. آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، القاهرة، مايو 2005.
53. آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة، العدد 478/477، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، يناير/ابريل 2005.

54. عرض التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، مجلة المستقبل العربي العدد (314)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ابريل 2005.
55. عرض تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 : وضع الدول العربية في التدفقات الاستثمارية العالمية، مجلة المستقبل العربي العدد (313)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2005.
56. تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (79)، الكويت، ديسمبر 2004.
57. عرض التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، مجلة المستقبل العربي العدد (306)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أغسطس 2004.

ندوات ومؤتمرات:

58. الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مؤتمر "الريادية في مجتمع المعرفة"، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-29 نيسان (ابريل) 2010 .
59. الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، بحث مقدم إلى ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009
60. المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين، "هجوم بيئية للحل" القاهرة، خلال الفترة 5-6/6/2009
61. تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ، مصر، الفترة 4-5 أبريل 2009 .
62. تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007.
63. صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي (2007 iecons): التنمية الشاملة والمتوازنة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: فرص التعاون والتحديات، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية - نيلاي - نقري سمبلان - ماليزيا 17-19 يوليو 2007

64. التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية(حالة مصر)،ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة والتنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة ،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية27 - 31 مايو 2007
65. الحقوق الاقتصادية والحق فى التنمية فى مصر،المؤتمر الدولي الأول للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان،"الحق فى التنمية..حصادا عشرون عاما"، القاهرة، 2-3 ديسمبر 2006.
- 66.سياسات دعم المشروعات الصغيرة فى مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة(الكويز)،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تحت عنوان :سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ،جامعة المنصورة ، 3 - 4 مايو 2006.
- 67.الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة (1992-2004) وسياسات تنميته فى ظل العولمة المالية ،مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس والعشرون،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء،القاهرة 5-6 ابريل 2006.
- 68.تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، ندوة:حقوق الإنسان والاستثمار والتنمية، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، 27 نوفمبر 2005.
- 69.أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة 1997-2004،مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء،القاهرة 6-7 مايو 2005.

Name: Hussein Alasrag

Born September 15, 1969 Qalubia, Egypt.

Researcher in an international economy, holds a master's degree in economics. Currently manager of support programs, organizational and institutional in the sector of developing exports of small and medium enterprises of the Ministry of trade and Industry of Egypt.

Published works:

Enhancing the competitiveness of the SMEs in the Arab countries, .1

VDM Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010.

Small and medium enterprises in the Arab Countries: concept, .2

**, , LAP Lambert Academic importance, challenges
Publishing, Germany,2010**

The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt, VDM .3

Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010

FDI in the Arab countries, VDM Verlag Dr. Müller .4

Publisher, Germany,2010

SMEs and enjoyment of the economic human rights: Evidence from Egypt, .5

LAP Lambert Academic Publishing, Germany,2010

The effects of the global economic crisis on The Arab economy, LAP .6

Lambert Academic Publishing, Germany,2010

The impact of the global financial crisis in the Egyptian exports, Arab .7

**economic Journal, Issue No. 48/49, Fall - Winter 2010, the Arab Society for
Economic Research, Cairo, 2010**

- Corporate social responsibility, a series of Bridge Development, Issue No. 90, .8
Arab Planning Institute, Kuwait, February 2010
- Finance small projects in Islamic Economics, Islamic Studies 08, , Albassira .9
Center for Research and learning services, Algeria, March 2010
- The global financial crisis and its impact on foreign trade of Arab countries , .10
the Economic Studies, No. 13, Albassira Center for Research and learning
services, Algeria, September 2009
- Waqf and its role in the development of the small and medium enterprises, .11
Islamic Studies, No. 06 ,Albassira Center for Research and learning services,
Algeria, September 2009
- The effects of the global economic crisis on the Arab economy, Cultural and .12
Media Center of His Highness Sheikh Sultan bin Zayed Al Nahyan, Abu
Dhabi, the United Arab Emirates, August 2009.
- Social responsibility of foreign direct investment and its role in supporting .13
small and medium enterprises In Egypt, Journal of Social Science, No. 109,
. Tuesday, June 9, 2009
- The role of small and medium enterprises in industrial development in Arab .14
States ", a series of" strategic studies ", number (140) The Emirates Center
for Strategic Studies and Research, 2009
- Enhance the competitiveness of Arab industry under the knowledge .15
economy, , Arab economic Journal, No. 45, Winter 2009, the Arab Society for
Economic Research, Cairo, 2009
- Mechanisms to stimulate FDI to the Arab countries, Economic Studies .16
No. 11, Albassira Center for Research and learning services, Algeria, 2009
- The Greater Arab Free Trade analysis and assessment for the period (1998- .17
2006), Journal of Economic Sciences and Commercial Sciences, Faculty of
, Algeria, M'sila Economic Sciences and Commercial Sciences, University of
2008 .
- a Revue DU Mechanisms of economic human rights in the Arab countries, .18
Chercheur, No. 6, Faculty of Law and Economic Sciences, University of
Kasdi Merbah, Algeria, 2008.
- Policies to activate the Arab Customs Union, Journal of Social Affairs, No. .19
100 year 25, American University of Sharjah, United Arab Emirates, Winter
2008.
- Customs Union's role in the activation of inter-Arab trade, Journal of Arab .20
Economic Unity, the number (36), Council of Arab Economic Unity, Cairo,
December 2008.
- Small projects as a mechanism for the enjoyment of the economic human .21
rights in the Arab countries, Arab Journal of Human Rights, Nos.: 12 - 13,
Tunisia, 2008.
- The Arab Customs Union: opportunities and risks of Arab industry, Journal .22
of Arab Affairs, No. (134), General Secretariat of the League of Arab States,
Cairo, Summer 2008.
- The role of small and medium enterprises in the development of Arab .23
industry, Journal of Arab Economic Unity, No. (35), Council of Arab
Economic Unity, Cairo, June (June) 2008.

- A Review of The Performance of The Monetary Policy in Egypt During (1997-2004), Journal of the economies of North Africa, No. 6, Algiers, January 2008. .24**
- The future of small projects in Egypt, the Egyptian General Book Organization, Cairo, 2007. .25**
- The impact of investment on the enjoyment of the Egyptian economic human rights, Journal of Finance and Industry, NO.(26), Industrial Bank of Kuwait, Kuwait, December 2007. .26**
- Enhancing the competitiveness of Arab industry in light of the knowledge economy, Journal of human sciences, Year 5, No. 35, Fall 2007, the .WWW.ULUM.NL Netherlands. Is available at : .27**
- Economic rights and development in the Arab countries, chain letters, Industrial Bank of Kuwait, the number (90), Kuwait, September 2007. .28**
- The impact of the Arab Customs Union on small and medium industries In the Arab countries, Journal of human sciences, Year 5, No. 34, Summer .WWW.ULUM.NL2007, the Netherlands. Is available at : .29**
- Foreign direct investment trends during the period (1992-2004), Journal of Arab Economic Unity, No. (34), Council of Arab Economic Unity, Cairo, June (June) 2007. .30**
- The future of small businesses in Egypt Al-Ahram Al-Ilktesady Books, No. 229, Cairo, October 2006. .31**
- Foreign direct investment in Arab countries: reality and aspirations, Journal of Social Affairs, No. 92 year 23, American University of Sharjah, United Arab Emirates, Winter 2006. .32**
- Economic Impact of the Israeli aggression on Lebanon, Journal of Arab Affairs, No. (127), General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, Fall 2006. .33**
- Unified Arab Stock Exchange and the Arab financial integration, Journal of Arab Economic Unity, No. (33), Council of Arab Economic Unity, Cairo, June (June) 2006. .34**
- An analytical study of the securities markets in the Arab countries, L`Egypte Contemporaine.NO.481 ,The Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Cairo, Egypt, January 2006. .35**
- Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, the IBK Papers, Series NO.83, The Industrial Bank of Kuwait, Kuwait, December 2005. .36**
- A Strategy of Developing Foreign Direct Investment in Egypt, Al-Ahram Al-Ilktesady Books, NO.213, Cairo, Egypt, August 2005. .37**
- Mechanisms for Activation of The Unified Arab Stock Exchange, Al-Ahram Al-Ilktesady Books, NO.209, Cairo, Egypt, May 2005. .38**
- Activating The Unified Arab Stock Exchange, Journal of Arab Affairs, NO.123, The League of Arab States, Cairo, Egypt, Autumn 2005. .39**
- An Axes to Activate the Egyptian Securities Market in Saving Development, L`Egypte Contemporaine.NO.477-478 ,The Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Cairo, Egypt, January-April 2005. .40**

- Review of the Unified Arab Economic Report 2004, The Arab Future, .41
NO.314, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, April 2005.**
- Review of the World Investment Report 2004, The Arab Future, NO.313, .42
Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, March 2005.**
- Analysis of The Performance of Arab Stock Market during (1994-2003), .43
With Special Study on The Egyptian Stock Market, , the IBK Papers, Series
NO.79, The Industrial Bank of Kuwait, Kuwait, December 2004.**
- Review of the Unified Arab Economic Report 2003, The Arab Future, .44
NO.306, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, August 2004.**

Seminars and conferences:

- Entrepreneurship and its role in the Arab development within the knowledge .45
economy ", presented to the Tenth International Conference on:"
Entrepreneurship within Knowledge Society" Faculty of Economics and
Administrative Sciences, University of Alzaytoonah Jordan, Jordan, 26-29
April (April) 2010.**
- The global economic crisis and policy response in the Arab countries, .46
research presented to the Forum on the financial crisis and international
economic governance, Ministry of Higher Education and Scientific Research,
University Ferhat Abbas, Faculty of Economic Sciences, Setif, Algeria, 20-21
- October 2009 .**
- Social responsibility of foreign direct investment and its role in supporting .47
small and medium enterprises In Egypt, paper presented to the Egyptian
Society of health legislation and environmental activities within the
conference session, "to solve environmental concerns," Cairo, during the
period 5-6/6/2009**
- The impact of the global financial crisis on the Egyptian exports, The .48
Conference of the financial crisis and its impact on the economies of Arab
States, The Arab administrative development organization (ARADO),
Sharm El-Sheikh, Egypt, from 4-5 April 2009.**
- Enhancing the competitiveness of Arab small and medium-sized projects in .49
the Knowledge economy, International Forum on: knowledge in the digital
economy and its contribution in the formation of competitive advantages of
the Arab Countries, Faculty of Economic Sciences, University of Hassiba Ben
Bo Chlef, Algeria .4 to 5 December 2007.**
- Islamic financing mechanism for the development of small enterprise sector .50
in Arab countries and strengthen its competitiveness, Conference on Islamic
Economics (iecons 2007), Islamic Science University of Malaysia , Malaysia
17-19 July 2007.**
- Integration between development and investment and human rights, .51
economic (the case of Egypt), paper presented to the Sixth Arab Conference
for Environmental Management of human development and its implications
for sustainable development, The Arab administrative development
organization (ARADO), Sharm El Sheikh - Arab Republic of Egypt 27 to 31
May 2007**

- Economic rights and the right to development in Egypt, First International .52
Conference of the Egyptian National Council for Human Rights, "the right
to development .." Cairo ,2-3 December 2006.**
- Small and Medium Enterprises (SMEs) Supporting Policies in Egypt To .53
Maximize The Benefits of The Qualified Industrial Zone (QIZ) Agreement,
Paper Presented at The Seventh Conference on Small and Medium
Industries, Small and Medium Industrial Support Center, Mansora
University, 3-4 May 2006.**
- Inward Foreign Direct Investment (FDI) To Egypt during (1992-2004) and .54
It's Developing Policies Under The Financial Globalization, Paper Presented
at The 25th Conference of The Egyptian Society for Political Economy,
Statistics and Legislation, Cairo, Egypt, 5-6 April 2006.**
- Investment Effects On Enjoying Economic human rights in Egypt, Paper .55
Presented at a work shop on :The Relation Between Enjoying Human Rights,
Development And Investment, Sponsored by The National Council For
Human Rights, Egypt, November 2005.**
- Monetary policy performance in Egypt during (1997-2004), Paper Presented .56
at The 24th Conference of The Egyptian Society for Political Economy,
Statistics and Legislation, Cairo, Egypt, 6-7 May 2005.**